African Union Journal of Academic and Research Studies
مجلة الاتحاد الأفريقي للدراسات الأكاديمية والبحثية
Volume 1, Issue 3, 2026, Pages: 01-13
Journal homepage :https://aujars-journal.com/index.php/aujars/ar/index

The Repercussions of Rising Oil Prices on the European Economy in Light of the 2026 Middle East Crisis

Abdulaati Masaud Ali Milad *
Department of Economics, Faculty of Economics, Aljafara University, Libya

تداعيات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الأوروبي في ظل أزمة الشرق الأوسط 2026

أ. عبدالعاطي مسعود علي ميلاد *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الجفارة، ليبيا

*Corresponding author: mswdbdalaty326@gmail.com

Received: July 20, 2026	Accepted: September 13, 2026	Published: October 01, 2026

Abstract:
This study aimed to investigate the economic repercussions of rising oil prices on the European economy amid the 2026 Middle East crisis, along with its broader regional and international political, economic, and security implications. Utilizing a descriptive-analytical approach, the study examined the nature of the crisis and analyzed its direct and indirect impacts. The findings revealed that the ongoing conflict triggered an energy price shock, which negatively affected inflation rates, threatened European energy security, and caused severe disruptions in supply chains across critical maritime passages. The study recommends strengthening European diplomatic efforts to contain the crisis, accelerating the transition toward alternative energy sources, and diversifying energy supply routes to reduce economic vulnerability to geopolitical shocks.

Keywords: Oil Prices, European Economy, Energy Security, Inflation, 2026 Middle East Crisis.

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن التداعيات الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الأوروبي في ظل أزمة الشرق الأوسط لعام 2026، وما نتج عنها من انعكاسات سياسية واقتصادية وأمنية إقليمياً ودولياً. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتُمد المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص طبيعة الأزمة وتحليل آثارها المباشرة وغير المباشرة. وخلصت الدراسة إلى أن استمرار الصراع أدى إلى صدمة في أسعار الطاقة، انعكست سلباً على مؤشرات التضخم، وهددت أمن الطاقة الأوروبي، وأحدثت اضطرابات حادة في سلاسل التوريد عبر الممرات البحرية الحيوية. وتوصي الدراسة بأهمية تفعيل الجهود الدبلوماسية الأوروبية لاحتواء الأزمة، وتسريع خطوات التحول نحو الطاقة البديلة، وتنويع مصادر الإمداد للحد من الهشاشة الاقتصادية تجاه الصدمات الجيوسياسية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الاقتصاد الأوروبي، أمن الطاقة، التضخم، أزمة الشرق الأوسط 2026.

المقدمة

تتسم سوق النفط العالمية بحالة مستمرة من عدم الاستقرار، نظراً لتأثرها المباشر بالتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة التي تشهدها البيئة الدولية .وتنعكس هذه حالة الاضطراب والتنافسية بشكل ملحوظ على المستويات السعرية للنفط الخام، ارتفاعاً وانخفاضاً، وفق ميكانزمات العرض والطلب العالمي والهزات الجيوسياسية الطارئة.

وقد اكتسبت أسعار النفط ثقلاً محورياً في التوجيه الهيكلي للمؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية عالمياً؛ إذ تمتد انعكاساتها الحادة والمتفاوتة لتطال اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء .ولما كان النفط حلقة ربط رئيسة بين الاقتصاديات المحلية والمنظومة الاقتصادية الدولية، فإن أي اضطراب في أسعاره المرجعية يُترجم سريعاً في صورة تحولات مباشرة في الأداء الاقتصادي.

ويُقصد بارتفاع أسعار النفط صعود القيمة السوقية للبرميل الخام في الأسواق العالمية نتيجة اختلالات التوازن بين العرض والطلب، أو بسبب صدمات جيوسياسية وطبيعية طارئة .وبحكم الموقعية الاستراتيجية للنفط مدخلاً رئيسياً في العمليات الإنتاجية وسلاسل الإمداد، فإن صعود تكلفته ينعكس على أسعار مشتقات الوقود، ما يرفع تكاليف الشحن والنقل والإنتاج الصناعي .ويدفع هذا الارتفاع بالشركات والمؤسسات إلى ترحيل الأعباء السعرية إلى المستهلك النهائي، مما يولد ضغوطاً تضخمية حادة تبطئ معدلات النمو الاقتصادي وتلقي بظلالها على القوة الشرائية ومستويات المعيشة.

وعلى مدار العقود الأخيرة، شكلت الحروب والنزاعات المسلحة المحرك الأساسي لصدمات الأسعار العنيفة، بدءاً من الأزمة الروسية الأوكرانية لعام 2022، مروراً بتداعيات الأحداث الإقليمية لعام 2023، وصولاً إلى تصاعد أزمة الشرق الأوسط وتطوراتها العسكرية لعام 2026 .وقد ترتب على هذه الصدمات المتلاحقة إضرار حاد بمرونة التكيف لدى الدول المستوردة للطاقة، وفي مقدمتها اقتصاديات الاتحاد الأوروبي التي لم تكد تتعافى من تبعات انقطاع الغاز حتى اصطدمت بانسداد الممرات البحرية الاستراتيجية كمضيق هرمز.

وتأسيساً على ما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل عميق لأثر ارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب في الشرق الأوسط على الاقتصاد الأوروبي، وذلك من خلال محورين رئيسيين؛ يتناول الأول الإطار المفهومي والتحليلي لتقلبات أسعار النفط وعوامل صعودها، في حين يركز الثاني على قياس تداعيات هذه الارتفاعات على المتغيرات الاقتصادية الكلية في أوروبا.

مبررات اختيار الموضوع والدراسة

تتحدد دوافع وأسباب اختيار موضوع الدراسة في مجموعة من الاعتبارات العلمية والواقعية، أبرزها :

1. **التداعيات الاقتصادية الجسيمة:** حدة الضغوط المركبة التي يواجهها الاقتصاد الأوروبي إثر تزامن الصدمات السعرية للطاقة مع ضغوط التضخم، وهو ما يستدعي استكشاف خيارات وآليات المواجهة التي تتخذها هذه الدول.
2. **اتساع حالة عدم اليقين:** ضبابية أفق التهدئة في منطقة الشرق الأوسط وتصاعد المخاطر الجيوسياسية، مما يجعل حصر التأثيرات المحتملة أمراً حيوياً لصناع القرار والأوساط الأكاديمية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. **الأهمية الأكاديمية والموضوعية:** الرغبة في إثراء المكتبة الاقتصادية العربية بدراسة تطبيقية حديثة تقيس انعكاسات النزاعات المسلحة في الشرق الأوسط على القوى الاقتصادية الدولية بأسلوب علمي متزن.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يُشكل النفط عصب الحركة الاقتصادية ومصدراً حيوياً للطاقة في دول الاتحاد الأوروبي .وتتلخص المشكلة البحثية في كشف مدى هشاشة الاقتصاد الأوروبي أمام الصدمات الجيوسياسية المركبة، حيث توالت عليه أزمة توريد الغاز عقب الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، تلتها أزمة انسداد الممرات البحرية وتصاعد أسعار النفط الخام إثر الحرب الإقليمية في الشرق الأوسط عام 2026، مما خلق تحدياً مزدوجاً يُهدد الاستقرار الاقتصادي الأوروبي.

وبناءً على ذلك، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما تداعيات ارتفاع أسعار النفط الخام إثر أزمة الشرق الأوسط 2026 على الاقتصاد الأوروبي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية الآتية:

1. كيف يؤثر ارتفاع أسعار النفط على مؤشرات التضخم والنمو الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي؟
2. ما انعكاسات اضطراب خطوط الملاحة والممرات البحرية (كمضيق هرمز) على أمن الطاقة وسلاسل التوريد الأوروبية؟
3. ما السياسات والإجراءات الاقتصادية والنقدية التي ينبغي على الدول الأوروبية اتخاذها للتخفيف من حدة الصدمة السعرية؟

فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين :

- **الفرضية الأولى:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية واقتصادية لارتفاع أسعار النفط الخام الناجم عن صراع الشرق الأوسط 2026 على المؤشرات الاقتصادية الكلية في أوروبا.
- **الفرضية الثانية:** تتزايد درجة تأثر الاقتصاد الأوروبي بالصدمات السعرية للنفط طردياً مع درجة اعتماده الهيكلي على واردات الطاقة الخارجية.

أهمية البحث

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين:

1. **الأهمية العلمية (النظرية):** تقديم تأصيل نظري وإطار تحليلي يرصد أثر الأزمات الجيوسياسية الحديثة على أسواق الطاقة العالمية والاقتصاديات المتقدمة، رفداً للمكتبة العربية بمراجع حديثة.
2. **الأهمية العملية (التطبيقية):** إفادة صناع القرار والباحثين في الشأن الاقتصادي من خلال تسليط الضوء على آليات التكيف والاستجابة الاقتصادية المتاحة للتغلب على صدمات الإمداد والتضخم.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1. بناء إطار مفاهيمي وتحليلي يوضح طبيعة ارتفاع أسعار النفط والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية المؤثرة فيه.
2. تحليل واقع الاعتماد الأوروبي على مصادر الطاقة وتأثره بالاضطرابات الحاصلة في الممرات المائية الحيوية.
3. قياس وتحديد التداعيات الاقتصادية الكلية لارتفاع أسعار النفط الحالية على الاقتصاد الأوروبي.

منهجية البحث ومتغيراته

- **منهج البحث:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عبر وصف الظاهرة محل الدراسة (ارتفاع أسعار النفط والأزمة الجيوسياسية) وصفاً دقيقاً، ثم تحليل بياناتها وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد الأوروبي بالاستناد إلى الأدبيات والتقارير الاقتصادية الموثوقة.
- **متغيرات الدراسة:**
  - **المتغير المستقل:** ارتفاع أسعار النفط الخام.
  - **المتغير التابع:** أداء الاقتصاد الأوروبي (ممثلاً في التضخم، أمن الطاقة، وسلاسل التوريد).

مفاهيم ومصطلحات الدراسة

1. **ارتفاع أسعار النفط:**
   - **التعريف النظري:** صعود في القيمة المالية التبادلية لبرميل النفط الخام في الأسواق المرجعية العالمية نتيجة اختلال التوازن بين كميات العرض والطلب أو نتيجة لارتفاع درجة المخاطر الجيوسياسية (عبد الكافي، 2015).
   - **التعريف الإجرائي:** هو مقدار الارتفاع السعري المسجل في أسعار النفط الخام المقوم بالدولار نتيجة الأحداث والتطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط لعام 2026.
2. **التأثير الاقتصادي:**
   - **التعريف النظري:** التغير الهيكلي أو السلوكي الذي يطرأ على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية نتيجة حدث أو محفز خارجي مباشر أو غير مباشر (السيد، 2006).
   - **التعريف الإجرائي:** الانعكاسات الناجمة عن صدمة الأسعار النفطية على معدلات التضخم، وأمن الإمدادات، وتكاليف الإنتاج داخل الدول الأوروبية.
3. **الاقتصاد الأوروبي:**
   - **التعريف النظري:** المنظومة الاقتصادية والنقدية الشاملة لدول الاتحاد الأوروبي والمجموعات الاقتصادية المرتبطة بها، والتي تعمل وفق سياسات مالية ونقدية مشتركة وأسواق موحدة (حميدة، 1984).
   - **التعريف الإجرائي:** المنظومة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي التي تعتمد على استيراد مصادر الطاقة وتتأثر بشكل مباشر بتقلبات الأسعار والتوريد المائي عبر المضايق البحرية الدولية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدراسات السابقة

تناول العديد من الباحثين أثر تقلبات أسعار النفط وصدماتها الاقتصادية من زوايا متعددة وفي بيئات دولية وإقليمية مختلفة، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات مرتبة زمنياً من الأحدث إلى الأقدم:

1. **دراسة بركة وبوجلبان ومحمد (2024)**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الصدمات المعاكسة لأسعار النفط على الاقتصاد الليبي في المديين القصير والطويل، والتحقق من طبيعة العلاقة الاتجاهية بين تقلبات الأسعار والنشاط الاقتصادي. ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على النماذج القياسية، وخلصت الدراسة إلى أن صدمات ارتفاع أسعار النفط تترك أثراً إيجابياً مستمراً على صافي الأصول الأجنبية والناتج المحلي الإجمالي، نتيجة تدفق الإيرادات النفطية التي تحفز الإنفاق الحكومي والاستثماري.

2. **دراسة حسين(2022)**

تقصت هذه الدراسة أثر ارتفاع أسعار النفط على الأداء المالي للمصارف التجارية العرقية، واعتمدت على المنهج التحليلي لبيانات القطاع المصرفي .وتوصلت النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع أسعار النفط ومؤشرات الأداء المالي للمصارف محل الدراسة، بالإضافة إلى غياب الارتباط المعنوي بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستقلة والمؤشرات المالية المصرفية.

3. **دراسة بوقفة وبوزيد(2021)**

سعت الدراسة إلى تحليل تغيرات أسعار النفط خلال الفترة (2012–2016) وانعكاساتها على الاقتصاديات العربية، مع التركيز على حالة الاقتصاد الجزائري، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت النتائج أن آليات تحديد سعر النفط ترتبط بشكل أساسي بعوامل العرض والطلب وحجم الاحتياطيات العالمية، وأن التقاطعات السعرية المؤثرة في الأسواق النفطية ينعكس أثرها بشكل مباشر وحاد على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الاعتمادية.

4. **دراسة حنان(2020)**

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تقلبات أسعار النفط على عوائد الأسهم في سوقي السعودية (تداول) ومسقط للأوراق المالية .وتوصلت الباحثة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتقلبات أسعار النفط على العوائد السعرية للمؤشرات المالية في كلا السوقين، حيث يُعزى ذلك إلى أن قرارات المستثمرين تتأثر بالدرجة الأولى بالملاءة المالية للشركات والقيمة السوقية وتوزيعات الأرباح وليس بالتقلبات النفطية مجردة.

5. **دراسة عربي والعجيلات(2019)**

تناولت الدراسة قياس أثر تغيرات أسعار النفط على أداء السياسة المالية في الجزائر باستخدام بيانات فصلية للفترة .(2018–2000) وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والإيرادات العامة والنفقات والناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد إلى آثار إيجابية ملموسة على أدوات السياسة المالية والتوسع التنموي.

6. **دراسة لوعيل(2014)**

هدفت إلى الكشف عن دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية تدفقات الاستثمارات العربية البينية مع التركيز على الجزائر، وخلُصت الدراسة إلى أن الطفرات السعرية للنفط وما يرافقها من فوائض مالية أسهمت بشكل محوري في رفع مستويات الاستثمار البيني الأجنبي وتحسين الأداء الاقتصادي الكلي للدول العربية المصدرة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

استفادت الدراسة الحالية من الأدبيات والدراسات السابقة في التأصيل النظري لمتغيرات البحث، وتحديد الأبعاد المفهومية والتحليلية لاقتطاع مشكلة الدراسة وتحديد فرضياتها، وعلى الرغم من ثراء الأدبيات السابقة، إلا أن الدراسة الحالية تتميز بعدة جوانب علمية وتطبيقية تجعلها إضافة نوعية، وتتلخص في الآتي:

- **من حيث طبيعة الصدمة والموضوع:** ركزت معظم الدراسات السابقة (مثل دراسة حنان، 2020؛ ودراسة بوقفة وبوزيد، 2021) على التقلبات الدورية العامة أو الاتجاهات التراجعية لأسعار النفط وتأثيراتها المالية، في حين تركز الدراسة الحالية بأسلوب أعمق على الارتفاعات السعرية الحادة والتراكمية الناتجة عن أزمات جيوسياسية مسلحة ومباشرة .
- **من حيث البيئة التطبيقية والنطاق الجغرافي:** تناولت غالبية الأدبيات المتوفرة (كدراسة بركة وآخرين، 2024؛ ودراسة عربي والعجيلات، 2019) الدول العربية المصدرة للنفط والتي تستفيد مالياً وبشكلي مباشر من صعود الأسعار، بينما تنفرد هذه الدراسة بتطبيق الإطار التحليلي على الاقتصاد الأوروبي كنموذج للاقتصاديات المستوردة والمعتمدة على الطاقة، والتي تشكل فيها الارتفاعات السعرية ضغوطاً تضخمية وتهديداً مستمراً لأمنها القومي والاقتصادي.
- **من حيث الحداثة والسياق الزمني:** تعالج الدراسة الحالية تداعيات أزمة جيوسياسية مركية حديثة لعام 2026 تتشابك فيها أزمات خطوط الملاحة المباشرة في مضيق هرمز مع تداعيات الأزمات السابقة، مما يوفر قراءة استشرافية دقيقة لواقع الاقتصاد الأوروبي ومستقبله في ظل تحولات الطاقة الدولية.

المحور الأول: التأصيل المفهومي والأسباب والأبعاد الاقتصادية لارتفاع أسعار النفط

تُمثل أسواق النفط العالمية أحد أكثر القطاعات الحيوية حساسيةً وتحولاً في الاقتصاد العالمي، نظراً للدور المحوري للنفط الخام بوصفه عصب الصناعة والركيزة الأساسية لتوليد الطاقة والنقل .ويعبّر "ارتفاع أسعار النفط" عن صعود القيمة التبادلية أو السعر المرجعي لبرميل النفط الخام (مثل خام برنت أو خام غرب تكساس الوسيط) في البورصات والأسواق العالمية، وهو محصلة لآليات التفاعل المعقدة بين القوى الاقتصادية الهيكلية والهزات الجيوسياسية الطارئة (نشوى، 1981).

ويتأثر السعر المرجعي للنفط بالتغيرات التنافسية في معدلات الاستهلاك والطلب العالمي، لا سيما من قبل القوى الاقتصادية الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب تأثره الحاد بالاضطرابات التي تعترض جانب الإمدادات والمعروض النفطي جراء التوترات الأزموية والحروب المسلحة (كالنزاع الروسي الأوكراني، وتصاعد أزمة الشرق الأوسط) .كما تُسهم السياسات الإنتاجية والتنظيمية للتكتلات النفطية الدولية – وعلى رأسها منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفاؤها (أوبك بلس) – في ضبط التوازنات السعرية في الأسواق (فراري مينسيو وآخرون، 2019).ويترتب على الارتفاع الملحوظ في الأسعار أثر مزدوج يمتد ليحقق فوائض مالية وإيرادات إضافية للدول الموردة، مقابل تحفيز الضغوط التضخمية وارتفاع تكاليف الإنتاج والشحن بالنسبة للدول المستوردة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أولاً: المفاهيم والزوايا التحليلية لارتفاع أسعار النفط

يُمثل ارتفاع أسعار النفط ظاهرة اقتصادية هجينة ومتعددة الأبعاد، تتشابك فيها المتغيرات المالية مع التطورات الجيوسياسية والسلوكية للمتعاملين في الأسواق .ويمكن التأطير المفهومي لارتفاع أسعار النفط عبر عدة مقاربات تحليلية (إسماعيل، 2015):

المفهوم العام لارتفاع أسعار النفط:

يُعبر عن المسار التصاعدي المستمر أو الطارئ في القيمة السوقية المرجعية لبرميل النفط الخام خلال مدى زمني محدد مقارنة بمستوياته التاريخية السابقة، نتيجة تضافر العوامل العرضية والطلب والمؤشرات السياسية والاقتصادية (عمر، 1999).

المفهوم الاقتصادي (منظور التوازن السوقي):

يُعرّف الارتفاع السعري اقتصادياً بأنه حالة الاختلال التوازني الحاد بين قوى العرض والطلب في السوق النفطية العالمية؛ حيث تتجاوز المعدلات المطلوبة للطلب الطاقة الإنتاجية الفعلية المعروضة، أو ينكمش الجانب المعروض مع ثبات الطلب أو نموه، مما يدفع بالسعر التوازني نحو الصعود التلقائي.

المفهوم الجيوسياسي (منظور المخاطر الأمنية):

يُراد به الارتفاع السعري الناجم عن انكشاف سلاسل التوريد وحقول الإنتاج للنزاعات المسلحة، والأزمات الحرجة، والعقوبات الاقتصادية، أو القرارات السياسية السيادية المقيدة لتدفقات النفط عبر المضايق والممرات المائية الاستراتيجية (فراري مينسيو وآخرون، 2019).

ملاحظة تحليلية: يُلاحظ الباحث أن الارتفاعات السعرية ذات المسببات الجيوسياسية غالباً ما تتسم بالطابع المرحلي؛ حيث ترتبط حدتها ومستوياتها بمدى تصاعد الأزمة أو انحسارها، وتزول أسبابها تدريجياً فور التوصل إلى التهدئة واستقرار الممرات المائية والمرافق الإنتاجية.

المفهوم المالي والمضاربي (منظور الأسواق الآجلة):

يُمثل الارتفاع الناجم عن التحركات الاستباقية للمستثمرين والمضاربين في بورصات عقود النفط الآجلة، استناداً إلى توقعاتهم وانطباعاتهم بشأن مستقبل إمدادات الطاقة، ومعدلات الفائدة، والاستقرار السياسي والتنموي العالمي.

ملاحظة تحليلية :يُشير الباحث إلى أن هذا التعريف يستند بالأساس إلى التقييمات النقدية والتحوطات المالية في سوق رأس المال المالي، معزولاً عن العوامل الجيوسياسية المباشرة، حيث يعكس معنويات الأسواق وقدرتها على تسعير المخاطر المستقبلية.

ثانياً: المحركات والعوامل المؤدية لارتفاع أسعار النفط

تتحدد ديناميكية الحركة السعرية للنفط الخام في الأسواق العالمية بناءً على محركات و هياكل تفاعلية متعددة، تتلخص أبرزها في الآتي (فراري مينسيو وآخرون، 2019):

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تنامي معدلات الطلب العالمي:

يرتبط الطلب على النفط طردياً بمسار النمو الاقتصادي العالمي والنشاط الصناعي والحركة الملاحية والتجارية .فكلما شهدت الاقتصاديات الكبرى والأسواق الناشئة توسعاً إنتاجياً، ارتفعت الاحتياجات التشغيلية لوقود النقل والمواد الخام الاستخراجية، ما يُنشئ ضغطاً تصاعدياً على الأسعار.

تقلص وتراجع المعروض (جانب العرض):

تتراجع الإمدادات النفطية المعروضة إما نتيجة ضوابط سياسية، أو أزمات تشغيلية وفنية في المنشآت الحقلية، أو انخفاض الاستثمارات في عمليات الاستكشاف والتكرير .ويؤدي انخفاض كميات النفط المتدفقة في السوق إلى خلق عجز تشغيلي يدفع الأسعار نحو مستويات مرتفعة.

الأزمات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة:

تُشكل الحروب والاضطرابات الأمنية بين القوى الإقليمية والدولية تهديداً مباشراً لسلامة سلاسل التوريد وممرات النقل البحري الدولية (مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب) .وتتسبب هذه الاضطرابات في توقف جزئي أو كلي للإنتاج، وارتفاع تكاليف التأمين البحري على الناقلات، مما يُحدث قفزات مفاجئة وسريعة في الأسعار المرجعية.

القرارات السياساتية للتحالفات الإنتاجية (أوبك بلس):

تتدخل منظمة "أوبك" والدول الحليفة عبر سياسات خفض أو زيادة حصص الإنتاج المحددة للدول الأعضاء بغية إعادة التوازن للأسواق أو حماية المستويات السعرية للبرميل، بما يلبي الموازنات الاستثمارية والتنموية للدول المصدرة.

الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية:

تتأثر خطوط الإنتاج والمنصات البحرية ومصافي التكرير ظاهرياً بالأعاصير الحادة، والعواصف، والظواهر المناخية القاسية، مما يُعطل حركة الاستخراج والتحميل الشحني بصورة مؤقتة ويقلل العرض المتاح، مفضياً إلى ارتفاعات سعرية لحظية.

أنشطة المضاربة والتحوط في بورصات العقود الآجلة:

تُسهم التداولات الكثيفة والتحركات الاستثمارية القائمة على تقييم المخاطر وتوقع الصدمات المستقبليّة في البورصات العالمية للسلع في تسريع وتيرة الارتفاعات السعرية، حيث يعمد المضاربون إلى بناء مراكز شرائية موسعة لرفع القيمة السوقية للسلعة وتحقيق مكاسب مالية سرعة.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع أسعار النفط

تنعكس الارتفاعات السعرية للنفط الخام بآثار وانعكاسات متفاوتة الصدى، تختلف بين الدول المنتجة والمستهلكة وفقاً للآتي (الشاعر، 2026؛ السعيدي، 2026):

1- الانعكاسات الإيجابية (على الدول المنتجة والمصدرة):

تعزيز الإيرادات المالية والمالية العامة: يُحقّق صعود الأسعار تدفقات نقدية مرتفعة لخدمة الموازنات العامة، وتخفيض عجز الحساب الجاري، وبناء الاحتياطيات النقدية والسيطرة على الدين العام للدول المصدرة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تحفيز التحول الاستثماري في تقنيات الطاقة: تدفع الأسعار المرتفعة الدول المستوردة والمؤسسات الكبرى إلى تعزيز استثماراتها في مشاريع البدائل الطاقوية، والبحث عن موارد متجددة ونظيفة لتأمين الأمن القومي للطاقة على المدى البعيد.

2- الانعكاسات السلبية (على الدول المستوردة والمستهلكة):

ارتفاع تكاليف المعيشة والانكماش الاستهلاكي: يتسبب صعود المشتقات النفطية في زيادة أسعار خدمات النقل والشحن والكهرباء والسلع الغذائية، مما يضغط على دخل الأفراد الحقيقي ويفقد الأسواق قوتها الشرائية.

التضخم المستورد: تؤدي زيادة أسعار المدخلات النفطية إلى رفع تكلفة الإنتاج الصناعي والخدمي، وهو ما يُترجم إلى ارتفاع عام ومستمر في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم مستورد المصدر).

تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي: تتأثر معدلات الاستثمار المباشر والإنتاجية العامة سلباً بالارتفاع الحاد في التكاليف التشغيلية، ما يترتب عليه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتباطؤ حركة التنمية الاقتصادي.

ارتفاع تكاليف الشحن وسلاسل التوريد: يُلقي صعود الوقود بتبعات مالية باهظة على شركات النقل الملاحة البرية والبحرية والجوية، مما يُربك الميزان التجاري للدول المعتمدة على الاستيراد.

المحور الثاني: تداعيات ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الأوروبي في ظل أزمة الشرق الأوسط 2026

يعتمد الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد الأوروبي بشكل خاص على التوفر المستدام لموارد الطاقة، وفي مقدمتها النفط الخام والغاز الطبيعي .ونظراً لمحدودية الموارد الاستخراجية المحلية في القارة الأوروبية، يعتمد الاقتصاد الأوروبي بصورة شبه كليّة على واردات الطاقة الخارجية لتأمين احتياجاته الصناعية والتشغيلية (الدليمي، 2021).

وقد أدّت هذه الاعتمادية الهيكلية المرتفعة إلى جعل الاقتصاد الأوروبي عرضة للتقلبات الحادة في أسعار الطاقة واضطرابات الإمدادات، وهو ما كشف عن هشاشة هذه المنظومة أمام الصدمات الجيوسياسية المتلاحقة (بدءاً من جائحة كورونا لعام 2019، مروراً بالأزمة الروسية الأوكرانية لعام 2022، وصولاً إلى أزمة الشرق الأوسط لعام 2026) (الدليمي، 2021؛ السعيدي، 2023). إذ إن تركّز الاعتماد الأوروبي السابق على مُورّد محدد (كروسيا)، ثم الانكشاف المباشر على خطوط الإمداد القادمة عبر الممرات المائية الحساسة في منطقة الشرق الأوسط، فرضا ضغوطاً مزدوجة تجسدت في ارتفاع معدلات التضخم والانكماش الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي (السعيدي، 2023).

وقد ترتب على التطورات العسكرية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط لعام 2026 تأثرٌ مباشرٌ بحركة الملاحة والتجارة البحرية عبر "مضيق هرمز"، الذي يمر من خلاله قرابة 20% من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية، مما أدى إلى عرقلة حركة التجارة وارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي، وزيادة التكاليف التشغيلية للشركات المؤسسية داخل أوروبا (الشاعر، 2022).

أولاً: أبعاد وأشكال أثر صدمة الأسعار النفطية على الاقتصاد الأوروبي

تتحدد أهم التأثيرات الناجمة عن صعود الأسعار النفطية والأزمة الجيوسياسية في الشرق الأوسط على الاقتصاد الأوروبي في الأبعاد الآتية (الدليمي، 2021؛ السعيدي، 2023):

1. **تهديد أمن الطاقة والاندفاع نحو الطاقة البديلة:**

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أثارت الحرب الإقليمية في الشرق الأوسط (2026) مخاوف دول الاتحاد الأوروبي بشأن استدامة إمدادات النفط والغاز، خاصة مع الاضطرابات والمخاطر الملاحية المتعلقة بإغلاق مضيق هرمز. وقد أوجد هذا التعثر ضغوطاً تصاعدية على أسعار الطاقة في الأسواق الأوروبية، مما جدد أزمة الطاقة القائمة وتسبب في تداعيات اقتصادية عرقلت جهود التعافي، دافعاً الدول الأوروبية إلى البحث الحثيث عن بدائل طاقوية مستدامة وتنويع مصادر التوريد (الدليمي، 2021).

2. **اضطراب سلاسل التوريد والارتفاع اللوجستي:**

تسببت التوترات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط ومضيق هرمز في زيادة باهظة لتكاليف الشحن والنقل البحري للناقلات النفطية والسلعية .وأدى تأخير توريد السلع والمواد الخام إلى حدوث اختناقات في سلاسل الإمداد، مما انعكس سلباً على القطاعات الصناعية والخدمية ورفع مستويات الأسعار للمستهلك النهائي داخل الاتحاد الأوروبي (الدليمي، 2021).

3. **تفاقم الضغوط التضخمية وتحديات الاستقرار النقدي:**

سجلت أسعار النفط تذبذبات حادة تراوحت بين 90 و112 دولاراً للبرميل الواحد إبان الأزمة .وقد أسهم هذا الارتفاع الحاد في استمرار الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد الأوروبي، مما حدّ من قدرة البنوك المركزية الأوروبية على تحقيق الاستقرار النقدي والموازنة بين التحكم في أسعار المواد الخام والتحفيز الاقتصادي (الشاعر، 2022).

4. **تزايد عدم اليقين الجيوسياسي وتراجع الاستثمار:**

تعتمد بيئة الأعمال والشركات الأوروبية على استقرار سلاسل الإمداد والتوقعات الاقتصادية . وتؤدي الضبابية الجيوسياسية وتصاعد الصراعات الإقليمية إلى التأثير سلباً على القرارات الاستثمارية، وتراجع ثقة المستثمرين، وانكماش حجم الاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الأوروبي (الدليمي، 2021).

ثانياً: الانعكاسات القطاعية ومخاطر الركود التضخمي

جددت الحرب في الشرق الأوسط المخاوف المتعلقة بأمن التوريد، حيث تسببت القيود الملاحية في مضيق هرمز في تباطؤ ملحوظ بحركة التجارة البحرية بين آسيا وأوروبا (السعيدي، 2023)، وعلى الرغم من محاولات التكيف الهيكلي، فإن شبح صدمة الطاقة يلوح في الأفق، مع زيادة احتمالات الوقوع في مصيدة **"الركود التضخمي**(Stagflation) **"**؛ وهو المزيج المعقد المتمثل في تزامن ارتفاع معدلات التضخم مع تباطؤ النمو الاقتصادي (السعيدي، 2023).

وتُشير إحصائيات وكالة الطاقة الدولية إلى أن أكثر من 20 مليون برميل نفط تعبر يومياً عبر مضيق هرمز؛ لذا فإن التعثر الملاحي الناجم عن تصاعد التهديدات العسكرية المباشرة لاستهداف الناقلات أظهر اختناقات فورية في الإمدادات العالمية منذ الأيام الأولى للأزمة (الشاعر، 2022) .وقد انعكس هذا الوضع سريعا على الأسواق الأوروبية، حيث سجلت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعاً بنسبة 50%، وارتفعت أسعار النفط بنسبة 12%، بالتوازي مع تراجع مؤشر بورصة باريس بنسبة 4.7% إثر اضطراب معنويات الأسواق (الشاعر، 2022).

وتُشير التقديرات الاقتصادية المتقدمة إلى أن استمرار الأزمة قد يدفع الاقتصاد الأوروبي نحو حافة أزمة طاقة مرتبطة بتقلص إمدادات الغاز الطبيعي المسال، مما يؤدي إلى تصاعد التضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي، لا سيما في دول مثل ألمانيا وإيطاليا اللتين تعتمدان بدرجة عالية على الغاز والنفط في تشغيل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

قطاعاتها الصناعية (السعيدي، 2023) .وفي السياق ذاته، يظهر الاقتصاد البريطاني عرضة للتأثيرات المباشرة، حيث حذرت وزارة الخزانة البريطانية من الانعكاسات الحادة لاضطراب الملاحة في مضيق هرمز على المعدلات القياسية للتضخم، نظراً للأهمية الاستراتيجية الحاكمة لهذا المعبر المائي في حركة التجارة الدولية (السعيدي، 2023).

الخاتمة

تُشير القراءة التحليلية لتطورات الصراع المسلح في الشرق الأوسط لعام 2026 إلى أن انعكاساتها وتأثيراتها المعقدة على القارة الأوروبية تجاوزت حدود النطاق الاقتصادي المباشر لتطال الأبعاد الجيوسياسية والأمنية والاجتماعية الهيكلية .فمن الناحية السياسية والجيوسياسية، أدت حالة عدم اليقين واستمرار الأزمة إلى اتساع حدة التباينات والجدل السائد بين الحكومات الأوروبية بشأن آليات التعاطي مع الصراع، مما فرض ضغوطاً متزايدة على وحدّة السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

أما على الصعيد الأمني واللوجستي، فقد أفرزت الأزمة مخاطر متنامية ترتبط باحتمالات اتساع دائرة عدم الاستقرار الإقليمي، وما يرافقه من مخاطر تدفق موجات هجرة جديدة غير منتظمة نحو الشواطئ الأوروبية .وتتكامل هذه المخاطر مع الانعكاسات الاقتصادية المباشرة المتمثلة في اضطراب أسواق الطاقة المرجعية، وتراجع الاستقرار النقدي إثر صعود معدلات التضخم المستورد، وارتفاع التكاليف اللوجستية والشحن عبر الممرات البحرية الدولية.

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج العلمية والتحليلية، أبرزها:

1. **الاعتمادية الهيكلية الشديدة:** يعتمد الاقتصاد الأوروبي بشكل حرج ومباشر على واردات الطاقة الخارجية (النفط والغاز الطبيعي) في تشغيل قطاعاته الصناعية والخدمية، مما يجعله عالي الحساسية والانكشاف أمام أي اختناقات أو اضطرابات في سلاسل التوريد الدولية.
2. **تعدد الزوايا المفهومية:** تتنوع التعاريف والأُطر التحليلية لارتفاع أسعار النفط تبعاً للمقاربات الاقتصادية والجيوسياسية والتسويقية، إلا أنها تتفق في جوهرها على أنه تحرك تصاعدي في القيمة التبادلية للبرميل الخام يدفع به المشترون والمؤسسات إبان اختلال التوازن السعرية.
3. **تركيب دوافع الصدمات السعرية:** تتشابك المحركات المؤدية لارتفاع أسعار النفط بين قوى اقتصادية هيكلية (العرض والطلب، والمضاربة الماليّة) وأحداث جيوسياسية ومناخية طارئة (الحروب، الأزمات الأمنية في الممرات المائية، وتكتلات الإنتاج).
4. **اخلال التوازن في توزيع الآثار:** تختلف آثار الارتفاعات السعرية للنفط باختلاف الموقع الهيكلي للدولة؛ حيث تُحقق الدول المصدرة فوائض مالية وإيرادات إضافية، بينما تعاني الدول المستوردة (وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي) من ضغوط تضخمية حادة وتباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي.
5. **تتابع الصدمات الجيوسياسية والمركبة:** تعرض الاقتصاد الأوروبي منذ عام 2019 لمتتالية من الصدمات المتتابعة (جائحة كورونا 2019، الأزمة الروسية الأوكرانية 2022، وأزمة الشرق الأوسط 2026)، مما أضعف من قدرته الهيكلية على التكيف وامتصاص صدمات الأسعار العنيفة.
6. **تهديد أمن الطاقة والتعثر اللوجستي:** أدت أزمة الشرق الأوسط 2026 وانسداد الملاحة في الممرات البحرية الحيوية (كمضيق هرمز) إلى تهديد أمن الطاقة الأوروبي، ورفع التكاليف

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

اللوجستية، وإعادة تحفيز التضخم المستورد، مما دفع دول الاتحاد نحو التسريع القسري لخطط التحول الطاقوي.

التوصيات

استناداً إلى النتائج المعروضة، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات والمقترحات الموجهة لصناع القرار والأوساط الاقتصادية:

1. **تفعيل الدبلوماسية الوقائية:** تكثيف الجهود الدبلوماسية الأوروبية والتواصل مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة لتهدئة الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط واحتواء الأزمة للحد من تبعاتها الاقتصادية والأمنية.
2. **تنويع الموردين ومسارات الإمداد:** صياغة استراتيجية أوربية موحدة لتنويع مصادر استيراد النفط والغاز، وعدم الاعتماد على مسارات ملاحية أو موردين محددين معرّضين للمخاطر الجيوسياسية.
3. **تسريع التحول نحو الطاقة البديلة (الطاقة الخضراء):** زيادة الاستثمارات المباشرة في مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، لرفع مستويات الاستقلالية الطاقوية وتقليل التأثر بالصدمات السعرية للوقود الأحفوري.
4. **تعزيز المخزونات الاستراتيجية والحيطة النقدية:** بناء احتياطيات استراتيجية مرنة من النفط والغاز داخل دول الاتحاد الأوروبي، وتنسيق السياسات المالية والنقدية بين المصارف المركزية لاستيعاب التضخم المستورد دون الإضرار بالنمو الاقتصادي.
5. **إدارة الأزمات الملاحية والاحتراز اللوجستي:** تطوير آليات دعم دولي لحماية حركة الملاحة والتجارة البحرية في المضايق الحيوية، وتوفير البدائل الملاحية السريعة للتخفيف من ارتفاع أقساط التأمين وتكاليف الشحن.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب والمعاجم العربية والمترجمة

1. إسماعيل، عبد الكافي. (2015). الموسوعة الاقتصادية (عربي – إنجليزي) (ط1). دار النهضة العربية.
2. حميدة، عبد الرحمن. (1984). جغرافية أوروبا الاقتصادية (ط1). دار الفكر.
3. عمر، علي. (1999). المعجم الاقتصادي (ط1). دار الكتب.
4. فراري مينسيو، ماسيمو، وآخرون. (2019). المخاطر الجيوسياسية وأسعار النفط (ترجمة: نج نجيب الخولي، ط1). دار الكتب العلمية.
5. مصطفى، السيد أحمد. (2006). معجم المصطلحات الاجتماعية (ط1). مكتبة مدبولي.
6. نشوى، مصطفى. (1981). القاموس الاقتصادي (ط1). منشورات جامعة الملك سعود.

ثانياً: الدوريات والأبحاث الأكاديمية

1. بركة، سالم، وبوجلبان، محمد، ومحمد، أحمد. (2024). أثر الصدمات المعاكسة لأسعار النفط على الاقتصاد الليبي في المدى القصير والطويل. المجلة الليبية للدراسات الاقتصادية، 6(1)، 55–72.
2. بوقفة، عبد الله، وبوزيد، عبد القادر. (2021). تحليل تغيرات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاديات العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية، 12(1)، 33–50.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

3. حسين، علي. (2022). واقع الأداء المالي للمصارف العراقية وتأثره بارتفاع أسعار النفط. مجلة الإدارة والاقتصاد، (35)، 14–29.
4. حنان، فاطمة. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط على عوائد الأسهم: دراسة مقارنة بين سوق السعودية وسوق مسقط. مجلة العلوم الاقتصادية، 8(2)، 88–101.
5. الدليمي، أمير سهيل عبد الله. (2021). الأبعاد الاقتصادية للتطورات السياسية في الشرق الأوسط. مجلة العلوم الاقتصادية، 5(2)، 160–175.
6. عربي، يوسف، والعجيلات، محمد. (2019). أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، (11)، 45–60.
7. لوعيل، مصطفى. (2014). دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية: حالة الجزائر. مجلة الباحث، (14)، 112–125.

ثالثاً: التقارير والتقارير الرقمية الموثقة

1. الشاعر، محمد السيد. (2022). تأثير تصاعد الأزمات الجيوسياسية على إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية.
2. السعيدي، عماد. (2023). ارتفاع أسعار النفط وحرب الشرق الأوسط وتداعياتها على الاقتصاد الأوروبي. التقرير الاقتصادي العربي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).